مقدمة

الباب الأول: التطور الزراعي في بلاد الشام في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي.

الفصل الأول: النظام الزراعي في بلاد الشام:-

ا- طرائق استغلال الأرض.

ب- الأساليب الزراعية.

جـ - الأدوات الزراعية.

د- مشروعات الري.

الفصل الثاني: المحاصيل الزراعية وتربية المواشي في بلاد الشام

ا- محاصيل الحبوب.

ب- الخضار والبقول.

جـ- النباتات العطرية والطبية.

د- الأشجار المثمرة والفواكه.

هـ الأشجار الحرجية والغابات والمراعي.

مقدمة

يُعد تحقيق كتاب الفلاحة الرومية، لمؤلفه قُسطا بن لوقا البعلبكي الشامي إضافة جديدة إلى النصوص الفلاحية المعروفة والمحققة، واسهاماً علمياً في حقل العلوم الزراعية.

ويبدو أن قُسطا بن لوقا قد ألف كتابه (الفلاحة الرومية) ليزود الفلاح العادي معلومات أساسية تُساعده على أعماله الفلاحية، من ناحية اختيار الأرض المناسبةَ للنبت والزرع، وتحديد أوقات الغرس والبذر والحصاد، وطريقة خزن الحبوب وحفظها لمدة طويلة، وغير ذلك من ضروب الفلاحة وفنونها.

ومع أهمية كتاب الفلاحة الرومية الذي يعكس الطرائق الزراعية المطبقة في بلاد الشام في (القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي) فلم تظهر أية محاولة لتحقيقه. لذا أرتئى الباحث إلى دراسة الكتاب وتحقيقه تحقيقاً علمياً.

ولم يكن التحقيق بالأمر السهل عند توافر عدد كبير من النسخ الخطية، خاصة أن هذه النسخ لم تكن متوافرة في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعات الأردنية أو في مكتبات البلاد العربية.

وقد مهد الباحث لتحقيق المخطوط بدراسة (الأوضاع الزراعية في بلاد الشام في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي) وتحدث عما يلي:

أولاً: النظام الزراعي في بلاد الشام من ناحية:(أ) طرائق استغلال الأرض. (ب) الأساليب الزراعية. (ج) الأدوات الزراعية) (د) مشروعات الري.

ثانيا: المحاصيل الزراعية وتربية المواشي في بلاد الشام من ناحية:

(أ) محاصيل الحبوب (ب) الخضار والبقول (ج) النباتات العطرية والطبية(د) الأشجار المثمرة والفواكه (هـ) الأشجار الحرجية والغابات والمراعي.

وقد اشتملت خطة البحث على عدة أمور، هي تعريف بالمؤلف، وتحديد منهج التحقيق، وتحليل خطة الكتاب ومصادره، ثم أهمية كتاب الفلاحة الرومية، ومنهج المؤلف وأسلوبه.

وقد توافرت من مخطوطة الكتاب تسع نسخ خطية وواحدة مطبوعة، وتبين أن هذه النسخ تشترك في اسم الكتاب (الفلاحة الرومية) واسم المؤلف (قسطا بن لوقا البعلبكي)، ولكنها اختلفت في ترتيب أبواب الكتاب، ويبدو أن هذا الاختلاف بسبب النسّاخ، لذا، فقد وضع الباحث هيكلاً يوضح مكانةِ هذه النسخ وعلاقتها بينها.

وقسم الباحثُ نسخُ المخطوط إلى ثلاث مجموعات، هي:-

المجموعة الأولى: تتكون من (د،ف،هـ) وهذه النسخ متماثلة في نصوصها ومتوافقة في الزيادةِ والنقصان بالقياس إلى المجموعات الأخرى، ويلاحظ نقص خمسة أبواب من بداية الجزء الأول لهذه المجموعة من الكتاب، وقد نقلت من المجموعة الثانية، ويبدو أن (د،هـ) من أصل واحدٍ، وعلى الأرجح أن (هـ) نسخت عن (د)، لأن ترتيب الأجزاء والأبواب والأخطاء والتقديم والتأخير أمور متشابهة في النسختين.

أما نسخة (ف) فتشبه النسختين (د، هـ) ولكنها رديئة الخط ومضطربة من ناحيةِ الترقيم، وينقصها كلماتٌ وأسطرٌ في معظم صفحاتها، بسبب التلف الذي أصابها.

المجموعة الثانية: وهي نسخ المخطوط (ج،ص،م)، والنسخة المطبوعة (أ) تمتاز هذه النسخ بتماثلها في الزيادة والنقصان، والاختلاف في ترتيب الأبواب في الأجزاء مقارنة بالمجموعة الأولى، فمثلاً: في الجزء الأول خمسة أبواب في هذه المجموعة لا توجد في المجموعة الأولى، والأجزاء : الأربعة الأخيرة (التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر) مختلفةٌ في ترتيب الأبواب عن المجموعة الأولى، وسقط منها أبواب كثيرة.

والنسخة المطبوعة (أ) تشبه نسخ باقي المجموعة، ولكن، ينقصها رقم النسخة، واسم الناسخ، ولا يذكر الطابع رقم النسخة التي طبع عنها، والنسخة (ص) ينقصها الجزء السابع فقط.

المجموعة الثالثة: وهي نسخ (ب، ع،ك) وكل نسخة تختلف عن غيرها، فمثلا: نسخة (ب) مختصرةٌ جداً وبلغ عدد صفحاتها خمساً وسبعين صفحة، وسقط منها أبواب كثيرة.

أما نسخة(ع)، فتشمل الجزء الأول وأبوابه فقط، وسقط منها باقي الأجزاء ونسخة (ك) ينقصها الجزء الأول والثاني والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر، إضافة إلى سقوط أبواب وفقرات وأسطر، بسبب التلف الذي أصابها.

أما تحقيق النص فلم يكن بالإمكان اتخاذ أية نسخة أساساً للتحقيق، لعدم توافر نسخة أصيلة أو موثقة أو مكتملة، ولوجود اختلافات بين نسخ المجموعة الواحدة، فبضعها ينقصها أبواب، وبعضها الآخر لم يُذكر فيها تاريخ النسخ أو اسم الناسخ. ولكن التوافق بين مجموعة من النسخ قد أدى إلى اتخاذ المجموعة الأولى والمتضمنة نسخ (د، ف، هـ)أساساً للتحقيق أو أصلاً، من غير الالتزام الكلي بها، ورافق هذا تدقيق النسخ كافة، ومقارنتها بالمجموعة الأولى، لإثبات النص المقبول، والإشارة إلى الاختلافات كلها في الهامش.

وبالاضافة إلى مقارنة المخطوطات لبعضها، فقد قورن النص بالمصادر الأولية التي تناولت نفس الفترة أو ما بعدها، ولكن التحقيق لم يشمل التدخل في النص، من ناحية وضع عناوين جديدة أو الأخذ بقراءة المصادر الأخرى، إلا في حالة الخطأ الواضح.

وقد وُصِفتُ كل نسخة من نسخ المخطوط، بالإشارة إلى عدد صفحات النسخة الواحدة، ومعدل الأسطر في الصفحة، ومعدل الكلمات في السطر الواحد.

وتكمن أهمية مخطوط الفلاحة الرومية في أنه من أوائل الكتب التي تعالج موضوع الفلاحة في بلاد الشام في فترة القرن (الرابع الهجري/ العاشر الميلادي) لإحاطة مؤلفه بالمصنفات الفلاحية المعروفة في عصره، وإفادته من تجارب الفلاحين في الشام[1]، زيادة على تجاربه الخاصة، وهذا يدل على افقه الواسع النظري والعملي.

وقد حاول المؤلف تأكيد بعض المسائل، فاتبع أسلوب التكرار في بعض الأحيان، وعدّهُ ذا أهمية، وكان يؤكد في تكراره القضية المطروحة للتجربة، ليجمع عليها أصحاب الفلاحة.

وربط المؤلف بين أجزاء الكتاب، بمتابعة العملية الزراعية من البداية حتى النهاية، فبدأ إعداد الأرض للزراعة والحرث والبذر والعناية بالزرع والحصاد والتخزين.

وامتاز المؤلف بالشمولية في كتابه، فتناول الأرض والمياه والسماد والنبات والحيوان والإنسان وما يتعلق بهما، إضافة إلى الأفلاك والمكاييل والأوزان.

---

(١) لاستفادة قسطاً من تجارب فلاحي بلاد الشام انظر ص ١٦٠، ١٧٩، ٢٠٠، ٢١٣.

وكان من الضروري إطلاع الباحث على بعض مؤلفات العلماء الذين بحثوا في موضوع الفلاحة في العالم الإسلامي، لمعرفة التطور الفلاحي في الفترة التي عاش فيها قسطا بن لوقا، ومن هذه المؤلفات كتاب الفلاحة النبطية لمؤلفه ابن وحشية (من أعيان القرن ٤هـ/١٠م) والمقنع في الفلاحة لابن حجاج (من أعيان القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي)، وكتاب الفلاحة لابن بصال المتوفى (٤٦٧هـ /١٠٧٤م) وكتاب الفلاحة لابن العوام (الذي عاش في القرن ٦هـ /١٢م) وإن كانت هذه الكتب قد وضعت لبلاد العراق والأندلس فإنها لا تخلو من فائدة عن الزراعة في بلاد الشام، وكتاب جامع فرائد الملاحة في جوامع فوائد الفلاحة للغزي (المتوفي عام ٩٣٥هـ/ ١٥٢٩م)، الذي تناول فيه موضوع الفلاحة في بلاد الشام.

obeikandl.com